مهدي گلجان *

وقفة عند الوقف في إيران بعد الإسلام **

(الصفحات ٩- ٢٤)

ملخّص

تشريع الوقف مظهرعظيم من مظاهرالتوجه الإسلامي الثقافي والحضاري. وكان له على مرّالتاريخ مكانة مرموقة في إيران. والتوجه الصحيح في مشروع الوقف يمكن أن يؤدي خدمات كبرى على الصعيد الوطني. تاريخ إيران الإسلام شهد إقامة مؤسسات كبرى من أموال الوقف كالمدارس والمستشفيات ودورالأيتام، وكان له قبل الإسلام أيضًا عطاؤه في إيران، ولا يزال هذا التقليد موجودًا بين الزرادشتيين الإيرانيين. وفي هذا المقال نلقي نظرة إجمالية على الوقف في ظل الدول المستقلة في إيران.

الوقف من التشريعات الهامة في منهج الحضارة الإسلامية، وله في إيران بشكل خاص مكانة هامة.ويتجه الوقف إلى توسيع نطاق الخدمات العامة ومساهمة المجتمع المدني، وكان له في تاريخ إيران آثاره الملموسة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي تنظيم روح المواساة والخدمة الاجتماعية عن طريق إنشاء المستشفيات والمدارس والمكتبات والأخذ بيد المحتاجين. ويلاحظ أن التوجه

* - أستاذ في جامعة إعداد الاكاديميين ورئيس قسم التاريخ فيها.

** -احتفظت المجلة بطريقة الباحث في ذكرالمراجع. والحرف (ش) المذكورإلى جانب التاريخ يعني الهجري الشمسي وينقص عن الميلادي ٦٢١ سنة.

نحو الوقف ينطلق من رغبة إنسانية نحو تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة، ومن هنا نرى أن ظاهرة الوقف لا تقتصر على الساحة الإسلامية، فعند الزرادشتيين في إيران موقوفات تعود إلى ما قبل الإسلام نرى بقاياها في مدينة يزد وكرمان. والمقال يقتصر على إلقاء الضوء على الوقف في عصر الحكومات المستقلة بإيران بعد الإسلام.

مقدمة:

الوقف عند الفقهاء وهكذا في القانون المدني الإيراني: تحبيس الأصل و إطلاق المنفعة. والأصل فيه قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «حَبِّسَ الأصل وسبّل الثمرة». وفي القانون المدني أيضًا: حبس العين وتسبيل الثمرة حسب نية الواقف (سليمي فر، ١٣٧٠: ٧) الإيرانيون على مرّ العصور مثل سائر الشعوب الإسلامية اهتموا بالوقف وتطويره.

السامانيون أول حكومة إيرانية مستقلة أسست ديوان الأوقاف في القرن الرابع، ومهمته متابعة أمور المساجد والأراضي الموقوفة. وقبل ذلك كانت مهمة الأوقاف من مسؤوليات قضاة تلك الدولة.

يمكن أن نستنتج من تأسيس ديوان الأوقاف أن الموقوفات كانت كثيرة في تلك الدولة. ولما كانت أكثر الموقوفات في هذه الدولة من الأراضي الزراعية، فإن الموقوفات حظيت باهتمام بالغ لاعتماد عائدات الدولة على الزراعة.

بشكل عام كانت أمور البلاد في عصر السامانيين تُدار من قِبل مؤسستين: درگاره (البلاط) والديوان (الوزارة)، ورآسة البلاط يتولاها الحاجب، ويرأس الديوان الوزير أو الخواجة الكبير. عاصمة السامانيين كانت تضم عشرة وزارات أو دواوين.

ديوان الأوقاف الذي يتولاه أحد كبار الفقهاء كان يشرف على الأموال

والأملاك الموقوفة وعلى عائداتها، وعلى الاستفادة من هذه العائدات للأمورالعامة المنفعة مثل تأسيس وترميم المساجد والمدارس والمستشفيات والمكتبات و إطعام الفقراء وأمثالها (ر.ن. فراي، ١٣٨٠ش: ١٣٥ - ٣٧ ، ج ٤).

في عصر الاستيلاء السلجوقي على إيران

في المصادر التاريخية يتكررذكرأوقاف المدارس والمساجد والرباطات، ولكن لم يرد ذكرللأوقاف الخاصة الخيرية. لعل مثل هذه الأوقاف لم تكن موجودة أولم يكن هناك شعوربالحاجة إلى وقف الأملاك الخاصة، كي لا تتعرض لمصادرة الجهازالحاكم.

ورد في الوثائق أن نظام الملك وزيرالسلاجقة أوقف كثيرًا من الأرضي على المدارس والمساجد والرباطات . ولا ندري أهي من أمواله الخاصة أم من أراضي الديوان الذي كان تحت إشرافه. لكنه يتبين من لائحة الدفاع التي قدمها أمام اتهام أبي المحاسن بن كمال الدولة أن عددًا من هذه الأوقاف كانت من أموال الدولة.

لم تكن عملية الوقف في هذه الدولة مقتصرة على كبارالمسؤولين بل إن الوثائق تشيرإلى أن الأمراء كانوا أيضًا يشاركون في ذلك (آن لمبتن،١٣٨٦ش: و١٦٣ – ١٦٤) .

نظرًا لأهمية جهازالوقف كان بين أجهزة الدولة ما يسمى بحكومة الأوقاف التي يمكن اعتبارها تابعة لديوان القضاة. هذاالجهاز كان تحت اشراف مباشر لقاضي القضاة، لكن رئيس الأوقاف الذي يحمل اسم حاكم الأوقاف كان من رجال الدين، ويعينه السلطان بموجب فرمان خاص، يؤيد هذا الفرمان (أو المرسوم) الديوان الكبير. واجب هذا الديوان الإشراف على وثائق الوقف والموقوفات والفصل في الدعاوى والشكاوى المتعلقة بها. (بياني ١٣٨١ش:٢، ج ٢).

بعد هجوم في العصر المغولي على إيران وما ارتكبوه من مذابح ودمار نُهبت أموال الموقوفات المنقولة منها وغير المنقولة واستولى الحكام على الأوقاف، وكاد أن لا يبقى من الوقف إلا اسمه. ولكن بعد تأسيس حكومة الايلخانيين بيد هولاكو وحصول الخواجة نصير الدين الطوسي على مكانة مرموقة فيها، عمد الخواجة إلى تشكيل جهاز غير رسمي للأوقاف ووزّع أفراد هذا الجهاز على مختلف الأصقاع الإيرانية ونظّم الموقوفات في دفاتر خاصة، كي يتم التعرف على الموقوفات من أراضٍ زراعية وحمامات ودكاكين وخانات ومعامل صناعية وأنهر وطواحين... وتسجيلها وضبطها. وبهذا الشكل تم تنظيم أمور الأوقاف حتى زمان وفاته (شيرازي، ١٣٦٩ش: ٩٢) غير أن الأمر لم يبق على هذه الصورة بعده على أثر النزاع بين رجال الدين وأصحاب الاقطاعيات حول الأملاك الموقوفة. إذ تحرك الاقطاعيون للاستيلاء على الموقوفات وكانت النتيجة لصالحهم.

أضف إلى ما تقدم فإن أصحاب الدواوين الإيرانيين الذين تهافتوا على المال والمتاع، ورجال الدين الذين أعمتهم أموال الوقف المتدفقة عليهم لم يكونوا في هذا العصر أقل نهبًا من المغول. وأفضل وثيقة تحدثنا عن هذا الوضع منظومة «كارنامه وقف» = دفتر أعمال الوقف، التي نظمها الشاعر المهموم تاج الدين نسائي الذي أوضح لنا فيها كيف سارت أمور الأوقاف وكيف عبث بها العابثون (سنائي، ١٣٥٤ش: ٦ – ٢٠ ، ج ٧).

من دلائل اتساع نطاق الأوقاف في القرنين السابع والثامن الهجريين (الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين) عدم استقرار الأمن بسبب سلوك الإيلخانيين تجاه ملكية الأراضي. الملاك أرادوا التخلص من اغتصاب أراضيهم على يد الجهاز الحاكم بتحويلها إلى موقوفات. فالأرض الموقوفة تخرج من نفوذ سيطرة الدولة. كما كان هناك دافع سياسي أيضًا في عملية الوقف وهو حصول الواقفين على مكانة اجتماعية. والواقع أن المستفيدين من عملية الوقف كانوا بالدرجة الأولى

علماء الدين،سواء عن طريق الاستثمارالمباشرللموقوفات أو عن طريق التولية والإشراف عليها. غيرأنا يجب أن لا نغفل عن دافع الإحسان والقُربة إلى الله تعالى في مثل هذه الأعمال (لمبتن ١٣٦٢ش : ٥٨) .

مكتبة القبة الغزانية (٧٠٢هـ) التي كانت جزءًا من أموال الوقف استهدفت جمع كتب الولايات، ولكن يبدوأن القصد منها كان حفظ هذه الكتب، وهناك وثائق دالة على إرسال قوائم بحسابات الضرائب والأراضي الموقوفة للاحتفاظ بها في هذه المكتبة (انصاري ١٣٦٥ش : ١٠٧).

مع هجوم المغول على إيران حدث تحوّل في وضع الأراضي الموقوفة فهم لدى اكتساحهم البلاد لم يغتصبوا الموقوفات ، و إذا كان في الموقوفات تصدّع فهو من سوء تصرف و إدارة المتولين (جويني ١٣٥٥ش: ١١) .منذ أوائل حكومة الايلخانيين تأسس ديوان للأوقاف. وحين ولّى هولاكو الخواجة نصيرالدين الطوسي على مرصد مراغة، ولاه أيضًا على ديوان الأوقاف .وفي أواخرعصر الإيلخانيين يظهرأن إدارة الاوقاف كانت تحت إشراف قاضي الممالك، والطريقة التقليدية لديوان الأوقاف التي كانت قد توقفت عادت إلى الحياة ثانية.

الخواجة نصيرالدين الطوسي استفاد من مكانته الخاصة في جهاز الإيلخانيين فنظم جهازالأوقاف ودفاتره واستجازخان المغول لإنفاق عائدات الأوقاف على الشؤون الثقافية ومنها مرصد مراغة ومكتبته. مرصد مراغة كان متحفًا للفنون الإيرانية، وعمل على حفظ هذه الفنون و إحيائها وتطويرها بالاستعانة بالفنانين والعلماء من الروم والصين.

بلغت عظمة الأوقاف والاستفادة منها ثقافيًا وعلميًا ذروتها في هذا العصرعلى يد رجلين كبيرين هما: الخواجة نصيرالدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) والخواجة رشيد الدين فضل الله الهمداني (ت ٧١٨هـ)، وكان لهما الفضل في تثقيف وتحضيرالتتارالبعيدين عن الثقافة والحضارة.

الخواجة نصيرالدين الطوسي أسس مكتبة موقوفة تضم ٤٠٠ ألف مجلد لمن بقي من العلماء،وأسس مرصد مراغة.

والخواجة رشيد الدين فضل الله الهمداني بإقامة مبنى فريد باسم (ربع رشيدي) يكون قد أسس جامعة فريدة عالمية. (للاطلاع أكثر راجع: مينوي وأفشار١٣٥٦ش .ونصر١٣٥٠ش: ٣- ٦. وبروشسكي ١٣٦٥ش: ٢١ –٢٢).

في العصر الصفوي

في العصرالصفوي كانت أسس الاقتصاد تقوم على الزراعة والرعي. والسكان في إيران كانوا غالبًا مزارعين ومن سكان القرى، وكانت الأراضي تنقسم على أربعة أقسام: أراضي الممالك أو الولايات، والأراضي الخالصة، والموقوفات أو أراضي المؤسسات الدينية والأماكن المقدسة ، وأملاك عامة الناس.

الشاه عباس الأول من أجل أن يبعد عنه شبهة اغتصاب الأراضي. قررأن يبدل أملاكه الشخصية إلى موقوفات (فلسفي ١٣٦٩ش: ١٩٩٩، ج٣).

الصفويون أوقفوا أملاكًا واسعة على أغراض خيرية خاصة على البقاع المباركة وحرم الإمام الرضا في مدينة مشهد وحرم السيدة فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفرفي مدينة قم ، وازدادت مثل هذه الموقوفات في عصرالشاه عباس الأول. (نوايي وغفاري فرد، ١٣٨١ش: ١٥٤) وكان على رأس الجهازالمالي «مستوفي الممالك»، وبسب اتساع الوقف في أواخرالعصرالصفوي وجد منصب «مستوفي موقوفات الممالك» (مينورسكي، سازمان اداري حكومت صفوي، ترجمه مسعود رجب نيا ١٣٢٤ش، تهران، ٣٤٢).

وكان الذي يتولى أمورالأوقاف منذ بداية العصرالصفوي هو من يحمل منصب (الصدر) وكان هذا من المجتهدين المرموقين، يذكر«تاورنيه» أن عنوان الصدر كان يمثل الشخصية الدينية الأولى في إيران وهو رئيس الشريعة والقوانين (جعفريان، ١٣٧٠ش: ١٤٦).

الشاه سليمان الصفوي من أجل ضبط أمورالأوقاف وعوائدها قسّم مقام الصدرعلى قسمين: صدرالخاصة، وصدرالممالك. الأول مختص بإدارة موقوفات الأسرة المالكة، والثاني سائرالموقوفات (تاورنيه، م.ن: ٥٨٨). وشاردن يذكرأن مقام صدرالخاصة مقدّم على مقام صدرالعامة.(شاردن ١٣٣٠ش: ١٤٦).

يُذكرأن الشاه عباس الصفوي أمربأن تكون كل أملاكه وكل ما عنده حتى الخاتم في إصبعه موقوفة شرط أن تكون تحت إشراف من عينهم من الشخصيات .وقد عين الشاه عباس الشيخ بهاء الدين العاملي كاتبًا لهذه الموقوفات ، وأوكل الإشراف عليها إلى ميرمحمد باقرالداماد، والملا محسن الفيض الكاشاني، والملا عبدالله الشوشتري، والشيخ لطف الله العاملي والميرزا رضي الوزير وجيمعهم كانوا من العلماء الكبار ومراجع الشيعة في زمانهم (هدايت. م.ن: ١٠٠).

أملاك الشاه عباس التي كانت تضم الأرياف والخانات والمحلات الكبرى والدكاكين والحمامات وأمثالها قد قسّمها إلى أربعة عشرقسمًا، لكل قسم خدمات معلومة. ويلاحظ في وثائق الوقف أن الواقفين نصّوا على أن قسمًا من عائدات الوقف تخصص لترميم الموقوفات وصيانتها،وكان ذلك وراء بقاء هذه الأبنية الأثرية إلى يومنا هذا.

وتابع الشاه عباس في هذا العمل الخيري الوزراء والأعيان والتجاروكان ذلك مبعث اتساع نطاق الوقف وازدياد أهميته.

كما تنافس في هذا العصر كبارالشخصيات لإغداق المستلزمات المادية على المدارس التي كانت قائمة في المساجد، و إيقاف الأملاك عليها. لذلك ازداد عدد طلاب العلم في هذا العصر، إذ كان كل طالب يمتلك غرفة خاصة وفيها ما يحتاجة لقضاء أموره اليومية، ولا تكلفه المعيشة إلا قليلا (لمزيد من الاطلاع راجع: جعفريان، مصدرمذكور٧٦ –٧٧).

في العصر القاجاري

في اواخر عصر ناصر الدين شاه القاجاري (١٢٦٤ – ١٣١٣هـ) حدث انفصال بين القطاع الديني والجهاز الحاكم، وكان نصيب التربية والتعليم من هذا التصدع أكثر من غيره. مدرسة (خان مروي) التي هي المدرسة الأولى التي أنشئت في العصر القاجاري من موقوفات الميرزا حسين خان مروي لدراسة العلوم الحكمية أصبحت خندقًا للنزاع بين المؤيدين والمعارضين للحركة الدستورية، وكل فريق يتهم الآخر باغتصاب موقوفات المدرسة. (م.ن ٨٦ – ٣٨٨ وانظر أيضًا، مهدوي ١٣٥٧ش : ١٠٩) وعلى أثر ذلك شاعت الخرافات والأوهام والسحر والشعوذة لتحلّ محل العلم والدين الحقيقي (حائري ١٣٦٧ش: ١٥٧، دولت آبادي، ١٣٦٢ش: ٥ – ٣٤٤، ج ١) وكان أيضًا على أثر ذلك ضياع الموقوفات وانخفاض رغبة الناس في وقف أموالهم. اللورد كرزن البريطاني الذي زار إيران في أواخر عصر ناصر الدين شاه تلمّس عدم رغبة الناس في الانخراط بالشؤون العامة بسبب شيوع الفوضى في البلاد (كرزن، ١٣٧٣ش: ٥٨٤، ج ١).

بالبحث بين الوثائق والمستندات لموقوفات هذا العصر في عدد من المحافظات في أرشيف منظمة الاوقاف لم نعثر الاّ على ستة عشر وثيقة وقفية بخط (سنكلجي) مصادق عليها بخاتم أو خاتمين (رضايي، ١٣٨٥ش: ٥٧ و ٦٢).

لم تتجه الموقوفات في هذا العصر نحو إقامة مشاريع كبيرة مثل المدارس والمساجد، بل اتجهت نحو مساعدة الفقراء أو إقامة مجالس العزاء .مثل هذه الموقافات تعطينا معلومات عن الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لتلك المرحلة.من الملفت للنظر أن عددًا كبيرًا من هذه الموقوفات الصغيرة لأهالي طهران كانت من قِبل النساء (ورنر ١٣٧٨ش: ١١٥ – ١١٨)، وأن إدارتها كانت على يد النساء أنفسهنّ، وهذا يدلّ على تمتع المرأة بحق الملكية وحق الوقف والإشراف على الموقوفة.

الإحصائيات تشيرإلى أن ما يقارب من ١٥ بالمائة من الموقوفات كانت باسم النساء، ومن الملاحظ أن هذه النسبة في الامبراطورية العثمانية كما تذكرالسيدة هاياشي كانت تبلغ ٤٢ بالمائة من مجموع ١٥٤٦ موقوفة.

عند إعادة هيكلية الجهازالحاكم سنة ١٨٥٨م، أوكلت الأمور بدل الصدر الاعظم إلى ستة وزراء، كان أحد هؤلاء الوزراء وزيرًا لشؤون الأوقاف، وأصبحت هذه الوزارة مشرفة على الموقوفات وعوائدها وكيفية إنفاق هذه العائدات. في سنة ١٨٦٣م وضعت قوانين جديدة لهذه الوزارة، وأصبح موظفو المحافظات مسؤولين عن رفع قوائم بحسابات الأوقاف بعد المصادقة عليها إلى وزارة الأوقاف. و إذا قصّروا في ذلك فسيقصون من مناصبهم. (روزنامه دولت عليه إيران ١٢٧٩ش: ٣) هذه القرارات كانت تحدّ من قدرة علماء الدين على الإشراف على الموقوفات ومن هنا أثارت هواجسهم ومخاوفهم. وتوفّرت لدى العلماء كما عند سائرفئات الشعب فكرة ضرورة الإصلاح كما تذكرصحيفة (وقائع اتفاقية ١٢٧٠ش: ٤).

في العصر البهلوي

في العصرالبهلوي تعرضت كثيرمن الموقوفات للتخريب أو سُحبت عنها وقفيتها ،لكن أمورالوقف لم تكن بأجمعها سلبية وباعثة على اليأس، بل كان في هذا العصرتطورات أيضًا، المعتقدات الدينية بين الناس قد نمت، ونتيجة لذلك اتجهت قطاعات أكثرمن ذي قبل نحو الوقف. وفي سنة ١٩١١م تمت المصادقة على «قانون وزارة المعارف والأوقاف والصنائع المستظرفة». وبموجبه أصبح مسؤولو إدارة المعارف في المحافظات مكلفين بإدارة أمورالأوقاف.

ولاتساع نطاق الأوقاف تأسست الإدارة العامة للأوقاف، وكانت تابعة لوزارة الثقافة. وبموجب قانون صدرسنة ١٩٣٥م أصبحت هذه الدائرة مسؤولة عن إدارة الموقوفات مجهولة التولية أو عديمة التولية والموقوفات العامة التي تعود عائداتها إلى الخدمات العامة.

بتأسيس المجلس الأعلى للأوقاف تم انفصال إدارة الأوقاف عن وزارة الثقافة لأول مرة، بموجب قرارمن مجلس الشورى الوطني عام ١٩٦٧. بموجب هذا القرار تفككت وزارة الثقافة إلى : وزارة التربية والتعليم،ووزارة الثقافة والفنون، ومنظمة الأوقاف (نوري ١٣٨٩ش: ٣-٣٠) وبموجب المادة الرابعة من هذاالقانون صارت منظمة الأوقاف مرتبطة برآسة الوزراء. من هنا تأسس المجلس الأعلى للأوقاف إلى جانب منظمة الأوقاف .وهذا المجلس أوكلت إليه مسؤولية التنسيق بين المؤسسات والقوى المختلفة. وأعضاء هذا المجلس هم:

رئيس منظمة الأوقاف ،ومساعد وزيرالتربية والتعليم،ومساعد وزارة التعاون، والمديرالعام للسجلات والأملاك، وقاض منتخب من وزارة العدل، وشخصان من المجتهدين، واثنان من أساتذة حقوق جامعة طهران (مجموعة قوانين الوقف، طهران ١٣٦٨ ش).

في أواخرالعصرالبهلوي ارتفعت أسعارالأراضي، وهذا ما فتح شهيّة المستغلين، الذين استولوا على الأراضي الموقوفة، فزوّروا وثائقها وعمدوا إلى المتاجرة بها.

في عهد الجمهورية الإسلامية

بعد إقامة الجمهورية الإسلامية سعت منظمة الأوقاف إلى إبطال الوثائق المزورة، والى استعادة الموقوفات التي بيعت بموجب قانون الإصلاح الزراعي (جناتي ١٣٧٤ش: ٧٦) في السنوات التي تلت قيام الجمهورية الإسلامية نرى وجهات نظر مختلفة وآراء متناقضة بشأن وضع الوقف في إيران، ويعود ذلك فيما يعود إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة بشأن الموقوفات في إيران. المؤسسات المسؤولة عن الوقف مثل منظمة الأوقاف لم تُرد أولم تستطيع أن تستجمع المعلومات الكاملة حول الوقف في البلاد.

في الواقع منظمة الأوقاف في إيران ورثت بعد قيام الجمهورية الإسلامية ركامًا

تاريخيًا هائلاً من المشاكل والتعقيدات والتلاعبات التي نزلت بالوقف إضافة إلى الموقوفات الهائلة من أراض وبساتين وأموال تحتاج بأجمعها إلى معالجة.

بسبب تغيير الجهاز الإداري باستمرار مع تغيير الحكومات في ظل الجمهورية الإسلامية، وبسبب خضوع جهاز الأوقاف لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي من جهة ولمكتب السيد القائد من جهة أخرى ولرئاسة الجمهورية من جهة ثالثة فإن التشتت في الأعمال سيكون مفروضًا عليها (نوري، م.ن: ٣٥- ٤٠).

المجلس الأعلى للأوقاف تبدل بعد انتصار الثورة الإسلامية بموجب قرار مجلس قيادة الثورة إلى الشورى المركزي للأوقاف واقتصر أعضاؤه على مدراء منظمة الأوقاف. وتقرر أن يكون حل وفصل قضايا الأوقاف بيد ممثلي الإمام الخميني (رض) وحين صدر أمر الإمام الخميني بضرورة بقاء الموقوفات على موقوفيتها كان ذلك يحتاج إلى جهاز ومنهج عمل. ثم بزوال المجلس الأعلى للأوقاف فقد افتقدت الموقوفات قدرة اتخاذ القرارات على مستوى عال. كان القطب الذي يستطيع حل المشاكل ممثل ولاية الفقيه. وبمساعي وجهود ممثل الإمام الخميني تمت المصادقة على قانون الأوقاف في مجلس الشورى الإسلامي وبذلك تعينت واجبات منظمة الأوقاف بشكل قانوني.

منظمة الأوقاف والأمور الخيرية تضم في جهازها الإداري الآن ٤٧ إدارة عامة للمحافظات، و١٢٥٦ إدارة عامة للمدن، ويساعد رئيس المنظمة أربعة معاونين: مساعد أمور الأوقاف والمبرّات، ومساعد الشؤون الثقافية، ومساعد شؤون البقاع والأماكن المتبركة، ومساعد الشؤون الإدارية والمالية وشؤون المجلس.

من التغييرات الهامة في منظمة الأوقاف، إن مجلس الشورى أعاد النظر في الجهاز الإداري للأوقاف عام ١٩٨٥م ومَنَحه صلاحيات أوسع وغيّر اسمه إلى «منظمة الأوقاف والأمور الخيرية»، ثم صادق المجلس الإداري الأعلى على فصل منظمة الحج والزيارة عن منظمة الأوقاف والأمور الخيرية (نوري، م.ن: ٣٥ –٤٠).

استنتاج

الوقف في إيران أدّى على مرّ التاريخ الإيراني خدمات عظيمة، وقدّم أفضل صورة عن نشاط المجتمع المدني، وعن تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة، غيرأنه واجه مشاكل أساسية أهمها:

أطماع ذوي القدرة والنفوذ الذين استولوا على إيران ولم يراعوا للوقف حرمة، وضعف الجهاز الإداري في ضبط الأوقاف واستثمارها، وضعف الثقافة العامة في فهم طبيعة الوقف ودوره الحضاري والاقتصادي والاجتماعي، ولابد أن تزول هذه المشاكل التاريخية المتراكمة في ظل دولة تستهدف البناء الحضاري الإسلامي الحديث.

المصادر (بسبب لغة المصادر الفارسية نذكرها كما هي دون تعريبها)

١. انصاري (محقق)، نوش آفرين، ١٣٦٥، *وقفنامه وتاريخ كتابخانه و كتابداري*، يادنامه اديب نيشابوري به اهتمام مهدي محقق، تهران، موسسه مطالعات اسلامي دانشگاه ميک كيل با همكاري دانشگاه تهران.

٢. بياني، شيرين، ١٣٨١، *دين ودولت درايران عهد مغول (نبرد ميان دو فرهنگ)*، تهران، مركزنشردانشگاهي، جلد دوم.

٣. بياني، شيرين، ١٣٨٩، *همايش «ميراث علمي وفلسفي خواجه نصيرالدين طوسي»*، تهران، مركزپژوهش ميراث مكتوب، كتابخانه ملي و وزارت فرهنگ.

٤. بروشكي، محمد مهدي، ١٣٦٥، *بررسي روش اداري وآموزش ربع رشيدي*، مشهد، موسسه انتشارات آستان قدس رضوي.

۵. تاورنيه، بي تا، *سفرنامه تاورنيه*، ترجمه ابوتراب نوري، كتابخانه سنايي، اصفهان.

٦. جعفريان، رسول، ۱۳۷۰، *دين و سياست در دوره صفوي*، قم، انتشارات انصاريان.

۷. جويني، عمادالدين عطاملک، ۱۳۵۵، *تاريخ جهانگشاي*، به سعي واهتمام محمدبن عبداوهاب قزويني، ليدن، مطبعه بريل، جلد ۱.

۸. جناتي، محمدابراهيم، ۱۳۷۴، *وقف درزمان پهلوي*، فصلنامه ميراث جاويدان، سال اول، شماره دوم .

۹. حائري، عبدالهادي، ۱۳٦۷، *نخستين رويارويي‌هاي انديشه‌گران ايران*، تهران، انتشارات اميركبير.

۱۰. دن گارسيا، سيلوفيگوئروا، ۱۲٦۳، *سفرنامه دن گارسيا*، ترجمه غلامرضا سميعي، تهران.

۱۱. دولت آبادي، يحيي، ۱۳٦۲، *حيات يحيي*، انتشارات اقبال، جلد۱.

۱۲. دانش پژوه، محمد تقي، *مجموعه اسناد و ميكروفيلمهاي دانشگاه تهران*.

۱۳. رضايي، اميد، زمستان ۱۳۸۵، *سيد صادق مجتهد سنگلجي و نوشتجات شرعيه*، تهران، فصلنامه ميراث جاويدان، سال٤، شماره ٥٦، ۵۷ و٦۲.

۱٤. *روزنامه دولت عليه ايران*، شماره ۵۳۵، رجب ۱۲۷۹/ ۳، ژانويه ۱۸۶۳.

۱۵. *روزنامه‌ي وقايع الاتفاقيه*، شماره ۱۷۹، ۸ شوال ۱۲۷۰/ ۴ ژوئيه ۱۸۵۴.

۱٦. سنايي، تاج الدين، ۱۳۵٤، *كارنامه اوقاف*، به تصحيح و كوشش ايرج افشار، تهران، فرهنگ ايران زمين، جلد ۷.

١٧. سليمي‌فر، مصطفي، ١٣٧٠، *نگاهي به وقف وآثاراقتصادي واجتماعي آن*، آستان قدس رضوي.

١٨. سازمان حج واوقاف وامورخيريه *مجموعه قوانين ومقررات اوقافي*، ١٣٦٨، تهران، انتشارات اسوه وابسته سازمان.

١٩. شفقي، سيروس، پاييز١٣٧٦، وقف دراصفهان، فصلنامه ميراث جاويدان، ويژه اصفهان، سال ٥، شماره ٣ و ٤.

٢٠. شيرازي، فضل الله بن عبدالله، ١٣٦٩، *وصاف الحضره(تجزيه الامصارو تزجيه الاعصار)*، به اهتمام محمد مهدي اصفهاني، بمبي.

٢١. شعباني، رضا، ١٣٧٣، *تاريخ اجتماعي ايران درعصرافشار*، تهران، نشر قدس، جلد ١.

٢٢. شاردن، ١٣٣٠، *سفرنامه شاردن*، ترجمه حسين عريضي، اصفهان.

٢٣. فلسفي، نصرالله، ١٣٦٩، *زندگاني شاه عباس اول*، تهران، انتشارات علمي تهران، جلد٣.

٢٤. فراي، ر. ن، ١٣٨٠، *تاريخ ايران ازفروپاشي دولت سامانيان تا آمدن سلجوقيان*، پژوهش دانشگاه كمبريج، ترجمه حسن انوشه، تهران، انتشارات امير كبير، جلد ٤.

٢٥. كرماني، ناظم الاسلام، ١٣٥٧، *تاريخ بيداري ايرانيان*، تهران، انتشارات بنياد فرهنگ ايران.

٢٦. كرزن، جرج، ١٣٧٣، *ايران وقضيه ايران*، ترجمه وحيد مازندراني، علمي وفرهنگ چاپ چهارم، جلد١.

٢٧. لاكهارت، ١٣٥٧، *ديباچه احمدي كسروي*، انجمن همايوني آسيايي لندن، تهران، انتشارات بنياد.

۲۸. لمبتن، آن، ۱۳۸٦، *تداوم و تحول در تاریخ میانه ایران*، ترجمه یعقوب آژند، تهران، انتشارات نی.

۲۹. لمبتن، آن، ۱۳٦۲، *اوقاف در ایران*، ترجمه یعقوب آژند، تهران، انتشارات امیرکبیر.

۳۰. لمبتن، آن، ۱۳۷۹، نظریه دولت در ایران، ترجمه چنگیز پهلوان، تهران، نشر گیو (به نقل از روزنامه وقایع اتفاقیه شماره ۱۷۹. ۸ شوال ۱۲۷۰ / ۴ ژوئیه ۱۸۵۴).

۳۱. مینویی، مجتبی و افشار، ایرج، ۱۳٥٦ هـ *وقفنامه ربع رشیدی*، تهران، سلسله انتشارات انجمن آثار ملی.

۳۲. مهدوی، مصلح الدین، ۱۳٥۷، مقاله «اصفهان یا دارالعلم شرق» محیط ادب، تهران، انتشارات مجله یغما.

۳۳. مینورسکی، ۱۳۲٤، *سازمان اداری حکومت صفوی*، ترجمه مسعود رجب نیا، تهران.

۳٤. نصر، سید حسین، ۱۳٥۰، *مجموعه خطابه های تحقیقی درباره رشیدالدین فضل الله همدانی*، تهران، انتشارات دانشگاه تهران.

۳٥. نوایی، عبدالحسین، غفاری فرد، عباسقلی، ۱۳۸۱، *تاریخ تحولات سیاسی*، اجتماعی، اقتصادی و فرهنگی ایران در دورهٔ صفویه، تهران.

۳٦. نوری، محمد، تابستان ۱۳۸۹، *تحولات تاریخی و کارآمدی وقف* در ایران، وقف میراث جاویدان، سال هجدهم، شماره ۷۰.

۳۷. ورهرام، غلامرضا، ۱۳۸٥، *نظام سیاسی و سازمانهای اجتماعی ایران در عصر قاجار*، تهران، انتشارات معین.

۳۸. ورنر، کریستف، زمستان ۱۳۷۸، *زنان واقف در تهران عهد قاجار*، ترجمه نسیم مجیدی، فصلنامه میراث جاویدان، سال ۷، شماره ٤.

٣٩. ورهرام، غلامرضا وافشار، ايرج، ١٣٧٨، *المختارات من الرسائل*، تهران، بنياد موقوفات دكترمحمود افشاريزدى.

٤٠. هاياشي ، كايوكيو، ١٩٩٢، *خاطرات تويوبانكو* (نهاد وقف در استانبول قرن ١٦ ، تحليل و بررسي وقف هاي ثبت شده) ، بي جا.

٤١. همدانى، رشيد الدين فضل الله، ١٣٥٨، *جامع التواريخ* (بخش تاريخ مبارک غازاني) به سعي واهتمام كارل يان، هرتفورد، ستفن اوستين.

هدايت، مهديقلي (مخبرالسلطنه)، ١٣٣٣، *گزارش ايران*، تهران، بي نا، جلد ٢.